

التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة

د. فراس الأشقر

مقدمة في التجارة الدولية

في هذا البحث سوف ندرس:

أولاً- تعريف التجارة الخارجية.

ثانياً- ما هو الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية.

ثالثاً- أسباب قيام التجارة الخارجية.

رابعاً- أهمية التجارة الخارجية.

خامساً- أهداف التجارة الخارجية.

سادساً- التجارة الدولية والتخصص الدولي:



مقدمة:

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الانطلاقة الأساسية لها، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية وازداد التصنيع بواسطة المكننة وازداد الانتاج وظهرت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات وهنا بدأ استعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية ومن أجل تصريف فوائض الانتاج .

أما في أيامنا هذه فيعود تطور التجارة الدولية إلى تطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى إلى مختلف العلوم التقنية والتكنولوجية وتطور السياسات المالية والنقدية وظهور الاتحادات والتكتلات الاقتصادية وظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة والتمويل وغيره.

لقد عُرف التبادل بين الدول من خلال الأشكال الأساسية التالية :

- ١- تبادل السلع المادية: مثل القطن والمنسوجات والآلات والسيارات.
 - ٢- تبادل الخدمات: مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة.
 - ٣- تبادل رؤوس الأموال: مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة إقامة مشروعات أجنبية داخل الحدود السياسية للبلاد .
 - ٤- تبادل عنصر العمل والمقصود به أن يكون للدولة عمالة خارج حدودها.
- ولقد تزايد اهتمام كافة الدول بالتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب:

١- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية .

٢- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية . مثل الجات التي هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Traffs"، وهي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت



قد طرحت ضمن مداوالات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.

٣- ظهور العجز في بعض الدول مثل الدول النامية وكان العجز مثل تدهور معدلات التبادل الدولية، والعجز المستمر في موازين المدفوعات.

٤- بدء الحديث عن نظام عالمي جديد سمي العولمة .

أولاً- تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- هو اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعتبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

نستطيع القول بأن التجارة الدولية هي: كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة..

- وعرفها آخرون بأنها: المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

- من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما :الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة .

ثانياً- ما هو الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية:

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين المفهومين تكمن فيما يلي:



١. التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

٢. التجارة الخارجية تتعامل مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

٣. اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

٤. مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).

٥. وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.

٦. سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

٧. اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.

٨. وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

ثالثاً-أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

١. ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.

٢. اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظراً لاختلاف العوامل البيئية.

٣. اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى وسعي المواطنين للحصول على المنتجات ذات التكنولوجيا الأفضل.

٤. عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب ضعف الإمكانيات المادية أو البشرية أو الاثنين معاً.

٥. وجود فائض في الإنتاج.

الحصول على أرباح من التجارة الخارجية بسبب الفروق السعرية أو بسبب وفرة عوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعارها وتحقيق ميزة المنافسة السعرية .



٧. رفع مستوى المعيشة للمواطنين من خلال سعي الحكومات من خلال التجارة الخارجية للحصول على السلع والخدمات التي تسد الحاجات وتشبع الرغبات.

رابعاً- أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

❖ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها أداة لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

❖ اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

❖ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

❖ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

❖ نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

❖ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

❖ الارتقاء بالأنواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

❖ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

❖ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

خامساً-أهداف التجارة الخارجية:

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:



○ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

○ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

○ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

○ حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

○ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

▪ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

▪ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

سادساً- التجارة الدولية والتخصص الدولي:

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها. ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.

يلاحظ على المستوى العالمي انه لا يوجد دولة تستطيع تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.

ان التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية، وهذا ما أكده الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث اذ قالوا أن الفرد اذا تخصص في أداء عمل واحد فإنه



سوف يتقنه وترتفع درجة مهارته وبالتالي تزيد انتاجيته وبالتالي يحصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية .

ويرجع التخصص الدولي لمجموعة من العوامل أهمها:

- ١- اختلاف الظروف الطبيعية. مثل الأراضي الزراعية، النفط
 - ٢- مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج. مثل الكثافة السكانية وبالتالي اليد العاملة .
 - ٣- تكاليف النقل.
 - ٤- توافر التكنولوجيا الحديثة.
-انتهت المحاضرة الأولى.....

د. فراس الأشقر

